الأمم المتحدة
S/2016/827
مجلس الأمن
Distr.: General
30 September 2016
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

يشرفني، بالنيابة عن لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، ووفقا للفقرة ٢٤ من قرار مجلس الأمن ٢٢٤٤ (٢٠١٥)، أن أحيل طيه تقرير وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ عن إيصال المساعدات الإنسانية في الصومال وعن أي عوائق تعترض إيصال تلك المساعدات.

وأرجو ممتنا توجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة وإلى التقرير وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) رافائيل داريو راميريز **كارينيو**
رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين
٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)
بشأن الصومال وإريتريا

101016 061016 16-16249 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

رسالة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهة من مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ إلى رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

عملا بالفقرة ٢٤ من قرار مجلس الأمن ٢٢٤٤ (٢٠١٥)، أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير المطلوب عن تنفيذ الفقرتين ٢٣ و ٢٤ من القرار وعن العوائق التي تعترض إيصال المساعدة الإنسانية في الصومال.

وتود هيئات العمل الإنساني العاملة في الصومال أن تفيد بأنها أبقت، على غرار ما فعلت في التقارير العشرة السابقة، على تعريفها لمصطلح ”الشريك المنفذ“ عملا بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩١٦ (٢٠١٠)، على النحو التالي:

”الشريك المنفذ“ – منظمة غير حكومية أو منظمة مجتمعية خضعت للتحقق الواجب لإثبات نواياها الحسنة من جانب إحدى وكالات الأمم المتحدة أو منظمة غير حكومية أخرى، وهي تقدم تقاريرها، عندما يُطلب منها ذلك، إلى المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في الصومال بشأن تدابير التخفيف. ويتسم الشركاء المنفذون بالخاصيتين التاليتين:

(أ) تكون المنظمة جزءا من عملية النداء الموحد للصومال (أو عملية الصندوق الإنساني المشترك)؛ و/أو

(ب) تكون المنظمة ممثلة في ”مصفوفة الاستفهام الثلاثي“ لإحدى المجموعات (مَن يفعل ماذا وأين).

وإني على استعداد للإجابة على كل ما قد ترغبون في طرحه من أسئلة عن مضمون التقرير أو تقديم مزيد من الإيضاحات بشأن الحالة الإنسانية في الصومال.

(توقيع) كيونغ – وا **كانغ**
الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية
ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ

تقرير وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٤٤ (٢٠١٥)، وهو القرار اللاحق للقرارات ١٩١٦ (٢٠١٠)، و ١٩٧٢ (٢٠١١)، و ٢٠٦٠ (٢٠١٢)، و ٢١١١ (٢٠١٣)، و ٢١٨٢ (٢٠١٤)، الذي قرر المجلس فيها إنشاء شرط تقديم التقارير، والتقرير الحادي عشر في المجموع المقدم عملا بتلك القرارات. وقد طلب المجلس في الفقرة ٢٤ من قراره ٢٢٤٤ (٢٠١٥) إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن يقدم إليه بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ تقريرا عن إيصال المساعدات الإنسانية في الصومال وعن أي عوائق تحول دون ذلك.

٢ - ويغطي التقرير الحالي الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ويركز في المقام الأول على إيصال المساعدات الإنسانية للمتضررين في المناطق الخاضعة لسيطرة أو نفوذ حركة الشباب، التي أدرجتها لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، في قائمة الجزاءات في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، عملا بأحكام الفقرة ٨ من الأمن قرار مجلس ١٨٤٤ (٢٠٠٨). وعلى غرار التقارير العشرة السابقة (S/2010/372، و S/2010/580، و S/2011/125، و S/2011/694، و S/2012/546، و S/2012/856، و S/2013/415، و S/2014/177، و S/2014/655 و S/2015/731)، يُعرض في هذا التقرير موجز عن القيود المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية وآثارها على العمليات، بالإضافة إلى تدابير التخفيف المتخذة لمعالجة مسائل تسييس المساعدات الإنسانية وإساءة استخدامها واختلاسها. ويستند التقرير إلى المعلومات التي تم جمعها بالتشاور مع المنظمات الإنسانية ذات الصلة العاملة في الصومال وإلى المعلومات المستمدة من وحدة إدارة المخاطر التابعة لمكتب منسق الأمم المتحدة المقيم للصومال.

الحالة الإنسانية

٣ - لا تزال الحالة الإنسانية في الصومال غير مستقرة بسبب استمرار تقلب المناخ والنزاع المسلح والعنف القبلي، وانعدام الأمن، وانتهاكات حقوق الإنسان والنزوح وسوء الخدمات الأساسية. وخلال موسم الأمطار الموسمية 'الدير' الذي امتد من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تسببت الفيضانات في إلحاق أضرار بنحو ٢٠٠ ١٤٥ شخص. كما نزح نحو ٠٠٠ ٧٠ شخص من جراء الفيضانات التي جرت في أيار/مايو

٢٠١٦ في بلدوين، بمنطقة هيران. وقام الشركاء في المجال الإنساني بتقديم المساعدة الضرورية لإنقاذ الأرواح وإصلاح الهياكل الأساسية المتضررة من أجل التخفيف من حدة آثار الفيضانات في المستقبل. كما أدت ظروف الجفاف منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ التي تفاقمت بسبب ظاهرة النينيو إلى زيادة تدهور الحالة الإنسانية، عندما أصبح نحو ٥ ملايين شخص بوجه الإجمال، أو ٤١ في المائة من السكان، في حاجة إلى المساعدة. وهناك ما يزيد على ١,١ مليون نسمة غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية. ويعاني نحو ٣٠٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، بما في ذلك أكثر من ٥٠ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية الشديد ويحتاجون إلى علاج عاجل. وتعتبر منطقتا بونتلاند وصوماليلاند في الشمال أشد المناطق تضررا من الجفاف. وشن الشركاء حملة لإنقاذ الأرواح في هاتين المنطقتين، إلا أنه بالرغم من أن الأمطار الغزيرة (التي امتدت من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه) أسفرت عن بعض الإغاثة، فإنها لم تكن كافية للتمكين من الإنعاش التام. وفي آب/أغسطس، توجهت سلطات بونتلاند بنداء من أجل تقديم المساعدة الإنسانية لأكثر من ١,٢ مليون شخص تضرروا من الجفاف. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تتدهور حالة الأمن الغذائي في أجزاء من البلد في الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر، بسبب عدم انتظام هطول الأمطار وانخفاض محصول السرغوم والذرة إلى ما دون المتوسط، ولا سيما في المناطق الرئيسية لإنتاج الحبوب في محافظتي باي وشبيلي السفلى.

٤ - ولا تزال حالات الإسهال المائي الحاد/الكوليرا في عام ٢٠١٦ تشكل تحديا. وخلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى منتصف شهر تموز/يوليه، تم الإبلاغ عن أكثر من ١٣ ٠٠٠ حالة، أكثر من نصفها من الأطفال دون سن الخامسة من العمر، تمثل زيادة مقلقة بالمقارنة مع الحالات المبلَّغ عنها في عام ٢٠١٥ وعددها ٥ ٢٥٧ حالة ككل. وانتهت وزارة الصحة، بدعم من الشركاء، من إعداد المسودة الأولى من خطة العمل الخمسية للتأهب والاستجابة للإسهال المائي الحاد/الكوليرا. وجاء تفشي المرض في وقت كانت فيه الخدمات الصحية الحرجة أصلا تواجه خطر التقليص بسبب نقص التمويل. وكان ما لا يقل عن ١٠ مرافق صحية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٦، إما قامت بتخفيض خدماتها أو أُغلقت بسبب نقص التمويل، في حين أن تلك التي ظلت مفتوحة كانت تناضل من أجل تلبية الاحتياجات الصحية. وهناك بشكل عام، نحو ٣,٢ مليون شخص في حاجة إلى الحصول على الحد الأدنى من الخدمات الصحية الطارئة.

٥ - وبالرغم من الصعوبات المتعلقة بإمكانية الوصول، وانعدام الأمن ونقص التمويل، تمكن الشركاء بحلول كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٥، من الوصول إلى حوالي ٢,٥ مليون

شخص بشكل من أشكال المساعدة. وانطلاقا من خطة الاستجابة الإنسانية في الصومال لعام ٢٠١٦، استمر وصول المساعدة إلى المحتاجين. وتمكن الشركاء في المجال الإنساني في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦، من إيصال المساعدات الغذائية إلى ٥٠٠ ٤٩٠ شخص وتنفيذ أنشطة تهدف إلى بناء سُبل العيش لفائدة ٤٠٠ ١٤٢ شخص. واستفاد ٠٠٠ ٤٩٠ نسمة تقريبا من مدخلات موسمية لتسهيل كسب الرزق، شملت البذور، والأدوات، ومعدات صيد الأسماك، وقسائم الريّ، ولقاحات الماشية. وعولج ما مجموعه ٠٠٠ ١٢٥ طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد. وتلقى أكثر من ١,٦ مليون شخص خدمات صحية أساسية، وأُتيحت لأكثر من مليون نسمة سبل مؤقتة أو دائمة للحصول على المياه المأمونة. كما قدمت المجموعة المعنية بالحماية خدماتها لما يقرب من ٠٠٠ ١٢٣ شخص، بينما استفاد ٠٠٠ ٨٩ طالب من المساعدات التي قدمها الشركاء في مجال التعليم والتي تمثلت في توفير أماكن مؤقتة للتعلم، ولوازم مدرسية وبرامج التغذية المدرسية. وقُدمت المساعدة إلى أكثر من ٦٠٠ ٨١ شخص في شكل مواد غير غذائية وأماكن إيواء مؤقتة.

٦ - وظلت خطة الاستجابة الإنسانية في الصومال لعام ٢٠١٦ تعاني نقصا في التمويل في مواجهة استمرار ارتفاع الاحتياجات. وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر، تلقت الخطة ٢٩٧ مليون دولار أو ٣٤ في المائة من المبلغ المطلوب وقدره ٨٨٥ مليون دولار. وقُدم مبلغ آخر قدره ١١٦ مليون دولار للاستجابة الإنسانية خارج الخطة. وترتكز الخطة على استراتيجية مدتها ثلاث سنوات (٢٠١٦-٢٠١٨) تراعي أن القوى المحركة للاحتياجات في الصومال تتسم بطابع دوري إلى حد كبير وطويلة الأجل، وبالتالي لا يمكن حلها في سنة واحدة. ولتحقيق الرؤية الواردة في الخطة، يعتبر توفير تمويل يمكن التنبؤ به وفي الوقت المناسب أمراً حاسماً لتعزيز التأهب والاستجابة المبكرة. وقام الفريق القطري للعمل الإنساني في ٣١ آذار/مارس، بتوجيه نداء لتقديم المعونة، يطلب فيه تقديم ١٢٧ مليون دولار من أجل الاستجابة لآثار الجفاف في بونتلاند وصوماليلاند. ومع تزايد الاحتياجات نتيجة للجفاف والفيضانات والإسهال المائي الحاد/الكوليرا، ساهمت الأموال المجمعة (الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والصندوق الإنساني في الصومال) في تعزيز الاستجابة. ومنذ كانون الثاني/يناير، تم بشكل جماعي تخصيص مبلغ ٢٩,٢ مليون دولار من الأموال المجمعة، استُخدم منها ما يقدر بمبلغ ٢٢,٣ مليون دولار، لتكثيف الاستجابة للجفاف في بونتلاند وصوماليلاند، والاستجابة للفيضانات في بلدوين، بمحافظة هيران، والاستجابة للإسهال المائي الحاد/الكوليرا في محافظات بنادر وجوبا السفلى وشبيلي السفلى. وخُصص مبلغ آخر قدره ٧ ملايين دولار

لـدعم الاسـتجابة الإنسـانية للنـازحين في بيـدوا، بمحافظـة بـاي، وكيسـمايو، بمحافظـة جوبا السفلى.

٧ - وفي أيار/مايو ٢٠١٦، أعلنت حكومة كينيا، بسبب ما وصفته بالشواغل الأمنية، عن عزمها على التعجيل بإغلاق مخيم داداب للاجئين، الذي يستضيف اللاجئين الصوماليين في المقام الأول. وعلى الرغم من أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تواصل الدعوة إلى ألا تنفذ عمليات العودة والحلول الدائمة الأخرى إلا على أساس طوعي، فقد قامت بالتعاون مع الشركاء في المجال الإنساني بوضع خطة عمل تنص على تعزيز المساعدة لعمليات العودة من أجل تلبية احتياجات العائدين الإنسانية الأكثر إلحاحا، وحفز الدعم لإعادة الإدماج من خلال المشاريع المجتمعية في مناطق العودة الرئيسية. وتشير نتائج عملية التحقق التي نفذت في الفترة الممتدة من تموز/يوليه إلى آب/أغسطس ٢٠١٦، إلى أن مخيم داداب يستضيف عددا من اللاجئين يقدر بحوالي ٠٠٠ ٢٨٠ لاجئ، وهو عدد أقل مما كان عليه في عام ٢٠١٥ الذي بلغ أكثر من ٠٠٠ ٣٢٦ لاجئ. وبحلول آب/أغسطس، عاد أكثر من ٠٠٠ ٢٤ لاجئ صومالي إلى الصومال من المخيم منذ بداية العودة الطوعية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ومن بين هؤلاء العائدين، عاد ١١٠ ١٨ لاجئ منذ بداية عام ٢٠١٦ وحده، أكثر من ثلاثة أضعاف عدد العائدين الذي سجل في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ مجتمعين. وعاد ما مجموعه ٠٥٧ ١٠ شخصا في الفترة الممتدة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس، مما يشير إلى زيادة كبيرة في عدد العائدين. وقد استقر معظم العائدين في محافظات باي وباكول وجدو وجوبا الوسطى وجوبا السفلى وشبيلي السفلى وفي محافظة بنادر (مقديشو). وأعرب ٠٠٠ ٥٠ لاجئ عن رغبتهم في العودة إلى الصومال قبل نهاية عام ٢٠١٦. وفي الوقت نفسه، لا تزال هجرة الصوماليين غير النظامية مستمرة عبر البحر للبحث عن فرص في الخارج، نظرا لعدم الاستقرار وانعدام فرص التعليم والعمل. وأفادت الحكومة الاتحادية إلى أن ٢٠٠ مهاجر صومالي كانوا من بين الذين غرقوا في حادثة القارب المأساوية التي وقعت في نيسان/أبريل ٢٠١٦ والتي غرق من جرائها ٥٠٠ شخص في البحر الأبيض المتوسط. وأفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بأن ما يقدر بـ ٤٠٠ ٣٢ شخص وصلوا إلى الصومال من اليمن منذ آذار/مارس ٢٠١٥، من بينهم أكثر من ٠٠٠ ٢٨ من الصوماليين. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال هناك أكثر من ١,١ مليون نازح صومالي يتعرضون إلى حد كبير لخطر الإخلاء القسري والتمييز وانتهاك حقوق الأطفال والعنف القائم على نوع الجنس. وتم إخلاء ما يقرب من ٠٠٠ ١٣٠ من النازحين بالقوة في مقديشو، وبيدوا، بوساسو، غالكايو، وهرجيسا وكيسمايو في عام ٢٠١٥، بينما تم طرد ٠٠٠ ٣١ قسرا منذ بداية عام ٢٠١٦.

الحالة الأمنية

٨ - لا تزال الحالة الأمنية في الصومال متقلبة، وتؤثر على المدنيين وبيئة العمل لتقديم المساعدات الإنسانية. وتؤدي الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني والأصول التابعة للوكالات الإنسانية إلى تعقيد سياق العمليات الذي يعاني من انعدام الأمن والصعوبات الأخرى المتعلقة بإمكانية الوصول. وخلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٦ وحده، وقع أكثر من ٩٠ من حوادث العنف التي أثرت تأثيرا مباشرا على المنظمات الإنسانية، وأسفرت عن مقتل ٧ من العاملين في المجال الإنساني، وإصابة ٨ بجراح، واعتقال ١٠، واختطاف ٣، ومهاجمة واحتجاز ٥. وفي عام ٢٠١٥، وقع أكثر من ١٤٠ من الحوادث التي كان لها تأثير مباشر على المنظمات الإنسانية وأدت إلى مقتل ١٧ من العاملين في المجال الإنساني، وإصابة ١٨ بجراح، وخطف ١١، واعتقال ٣٨. ولا تزال المنظمات الإنسانية تتأثر، سواء بشكل مباشر أو بشكل جانبي، وذلك في المقام الأول من أعمال العنف في المناطق النائية والهجمات في المناطق المأهولة بالسكان.

٩ - وحدث ما لا يقل عن نصف الوفيات من العاملين في المجال الإنساني التي سجلت، بشكل جانبي، عندما تصادف وجود الموظفين في مكان الهجمات التي وقعت في المناطق المأهولة بالسكان. ففي ٢٥ حزيران/يونيه، قتل طبيب يعمل في إحدى المنظمات الإنسانية إلى جانب ١٤ آخرين في هجوم معقد ضد فندق ناسو - هابلود في مقديشو، في حين قتل أحد العمال في المجال الإنساني مع ١٣ آخرين في الهجوم الذي نفذ بسيارتين محملتين بأجهزة متفجرة مرتجلة في ٢٦ تموز/يوليه في مقديشو. وقد قتل أيضا ما لا يقل عن ١١ من أفراد الأمن المتعاقدين مع الأمم المتحدة، بينما أُصيب ١٢ بجروح. كما تسبب الانفجار في أضرار للهياكل الأساسية التابعة للأمم المتحدة. وأسفرت الهجمات غير المباشرة أيضا، بما في ذلك قنابل الهاون، عن إلحاق أضرار بمرافق الأمم المتحدة في المقام الأول. وفي شباط/فبراير وحزيران/يونيه وتموز/يوليه، سقطت قذائف هاون في مجمع الأمم المتحدة في مقديشو، الذي يعتبر قاعدة العمليات الرئيسية ويحتوي على أماكن إقامة بعثة الأمم المتحدة ومعظم المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة. وفي بيدوا، بمحافظة باي، أسفر هجوم بقذائف الهاون في ٢ تموز/يوليه إلى إلحاق أضرار بالمنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، عندما سقطت قذيفتان على المجمع مما أدى إلى إصابة أحد حراس الأمن وإتلاف سيارة مدرعة بالإضافة إلى منزل أحد موظفي الأمم المتحدة الوطنيين.

الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، والمعوقات التي تعترض إيصال المساعدات الإنسانية، وآثارها على العمليات

١٠ - لا يزال إيصال المساعدات الإنسانية صعبا للغاية في الصومال، ولا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة حركة الشباب. ولا يزال الشركاء الدوليون يقدمون المساعدات من خلال شركاء محليين، وخاصة في هذه المناطق، وذلك لعدم قدرة هذه الوكالات على العمل بشكل مباشر. وتؤدي حواجز الطرق ونقاط التفتيش التي تديرها الجهات الفاعلة المسلحة في جنوب ووسط الصومال إلى إعاقة تسليم المساعدات إلى حد كبير. وواصلت الجهات المسلحة من غير الدول تنفيذ الحظر المفروض على الأنشطة التجارية في المناطق الخاضعة لسيطرتها في محافظات باكول وباي وجدو وهيران، مما يؤثر على نقل الإمدادات الإنسانية والسلع التجارية الأساسية. وتتعرض إمكانية الوصول إلى الطرق بوجه عام، لقيود شديدة في ٢٨ محافظة في جنوب ووسط الصومال وفي مدينة بوهودل المتنازع عليها في شمال البلد. وكما هو الحال في السنوات السابقة، تتمثل الطرق الرئيسية الثلاث الأكثر تضررا في: مقديشو - بولو باردي - بلدوين، ومقديشو - بيدوا - دولو، ومقديشو - براوة - كيسمايو. وعلى الرغم من إحراز تقدم، بما في ذلك التفاوض بشأن الوصول إلى مناطق مثل زودور، بمحافظة باكول، لا تزال المنظمات الإنسانية غير قادرة على الوصول إلى بولو باردي، (محافظة هيران)، ودينسور (محافظة باي)، وغرهاري (محافظة جدو)، وواجد (محافظة باكول) إلا عن طريق الجو.

١١ - وكجزء من الجهود التي تبذلها الجهات المسلحة من غير الدول لإقامة الحواجز على الطرق وفرض القيود على التنقل، واصلت استهداف الشاحنات التي تنقل الإمدادات. وكان غالبا ما يتم الاستيلاء على الإمدادات، ومصادرتها و/أو تدميرها، ويقال إن عمال النقل المدنيين يعاقبون إذا ألقي القبض عليهم. وتختلف أساليب العقاب، ولكنها قد تصل كما يقال إلى حد الإعدام. وفي ١٩ حزيران/يونيه، أقدمت الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول بإضرام النار في ثلاث شاحنات تحمل إمدادات بالقرب من كراك جوم، بمحافظة باكول، اثنتان منها كانتا مستأجرتين من قبل منظمة إنسانية لتوصيل الغذاء. وفي يوم ٢٦ حزيران/يونيه، ذُكر أن الجهات المسلحة من غير الدول قتلت ثلاثة رجال مدنيين في سيل لاهيلاي، بمحافظة باكول، بزعم توريد المنتجات الحيوانية إلى زودور. وفي ١٩ تموز/يوليه، قامت الجهات المسلحة من غير الدول في قرية ديقلي بمحافظة شبيلي السفلى، بإحراق المواد الغذائية المستوردة من تركيا على مشارف القرية. كما تم الإبلاغ عن حوادث قتل مماثلة لعمال النقل المدنيين ومصادرة الإمدادات التجارية والإغاثة في مناطق أخرى في محافظات باكول وباي

وجدو وهيران، حيث لا تزال حركة الشباب تفرض الحظر على الأنشطة التجارية. وتم تسجيل حوادث نهب وتدمير لمواد الإغاثة عُزيت إلى ميليشيات حركة الشباب أيضا في مناطق أخرى في جنوب ووسط الصومال. وفي أفينادو، بمحافظة جوبا السفلى، قامت الجهات المسلحة من غير الدول بنهب المساعدات الغذائية من مستودع إحدى المنظمات الإنسانية وإتلاف معدات المكاتب.

١٢ - وتؤدي القيود المفروضة على الوصول إلى الطرق إلى زيادة تكاليف العمليات والنقل التي تتكبدها الوكالات الإنسانية التي تقدم المساعدات المنقذة للحياة إلى المناطق المحتاجة. كما إنها تزيد من أسعار المواد الغذائية التجارية عندما يقوم التجار بنقل ارتفاع تكلفة التشغيل في المناطق غير الآمنة إلى المستهلكين. فقد قامت الجهات المسلحة من غير الدول على سبيل المثال، بفرض حصار على بولو باردي، بمحافظة هيران، في آذار/مارس ٢٠١٤، وتقييد حرية السكان المحليين في التنقل وقدرة المنظمات الإنسانية على تقديم المساعدة. وعلى الرغم من قيام حركة الشباب بتخفيف الحصار في أوائل عام ٢٠١٦ للسماح بنقل الإمدادات التجارية من بلدوين ومقديشو عن طريق جلالاقسي، تم فرض ضرائب غير قانونية على شركات النقل التجارية - ذكر أنها بمبلغ ٤٥ دولارا لمركبات الركاب التجارية، وتصل إلى ٢٠٠ دولار إذا كانت السيارة في بداية خدمتها في المنطقة. ويتم إصدار إيصالات في اتجاه واحد لتمكين السيارة من تجواب الطرق في جميع المناطق الخاضعة لسيطرة حركة الشباب في المنطقة الوسطى. ووفقا للمجتمعات المحلية، تعتبر أسعار التجزئة للسلع الأساسية أعلى عموما في المناطق التي تسيطر عليها الجهات المسلحة من غير الدول بسبب زيادة تكاليف نقل الإمدادات التجارية.

١٣ - ولا يزال انتشار نقاط التفتيش التي تديرها الجهات المسلحة، بما فيها تلك المتحالفة مع الحكومة الاتحادية، يؤدي إلى الحد من إمكانية الوصول إلى الطرق على طول طرق الإمداد الرئيسية وحركة الإمدادات الإنسانية والتجارية. وقد قامت مؤسسات النقل العام على سبيل المثال، بتعليق العمليات في شباط/فبراير على طول طريق مقديشو - بلكاد - جوهر مؤقتا، بعد ظهور ١١ نقطة جديدة للتفتيش غير مصرح بها تحرسها الجهات المسلحة المتحالفة مع الدولة والميليشيات المحلية المتحالفة معها التي تتقاضى مبلغا يتراوح من ٥ إلى ١٠ دولارات في كل نقطة تفتيش. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت شركات النقل التجارية، أنه يتعين على كل شركة نقل تجاري أن تدفع وسطيا مبلغا يتراوح من ٠٠٠ ٤ دولار و ٠٠٠ ٥ دولار في مختلف نقاط التفتيش التي تديرها الجهات المسلحة التابعة للدولة والجهات الفاعلة من غير الدول الواقعة على طول طريق مقديشو - بيدوا - دولو، الذي

لا يزال أكثر الطرق تضررا بين جميع طرق الوصول. وهذا ما يؤدي بالتالي إلى زيادة التكاليف بالنسبة للمستهلكين.

١٤ - ولا يزال الحوار بين الشركاء في المجال الإنساني على الصعيد الوطني والسلطات الحكومية العليا على صعيد المحافظات لإزالة الحواجز وتسهيل حركة الإمدادات الإنسانية وغيرها من المستلزمات الضرورية مستمرا في عام ٢٠١٦. وتم الحصول من الإدارة المؤقتة للمنطقة الجنوبية الغربية ومحافظة شبيلي الوسطى والسلطات الإقليمية ووزارة الداخلية الاتحادية والنظام الاتحادي، على تأكيدات بأن العقبات التي تعرقل الوصول ستحل. وتم إيلاء الأولوية للدعوة إلى التصدي للمشكلة على نحو مستدام، وسوف تستمر. كما واصلت المنظمات الإنسانية دعوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى تعزيز تنفيذ ولايتها لتأمين طرق الإمداد الرئيسية، بما في ذلك المناطق التي تمت استعادتها من حركة الشباب، ولا سيما الطرق الضرورية لتحسين الوضع الإنساني، عملا الفقرة ٦ (د) من قرار مجلس الأمن ٢٢٩٧ (٢٠١٦). وأخيرا، شددت المنظمات الإنسانية على الحاجة إلى قيام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بكفالة امتثال جميع القوات التابعة لها، بما في ذلك القوات المسلحة الوطنية والجماعات المسلحة التي تقاتل إلى جانب القوات المسلحة الوطنية، امتثالا تاما للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لمنع إلحاق الضرر بالمدنيين فيما يتعلق بالعمليات والقيام على أي حال بتقليل هذا الضرر وعلى احترام واجب المنظمات الإنسانية بالتقيد بالمبادئ الإنسانية.

١٥ - كما واصلت الجهات المسلحة من غير الدول استهداف المدنيين، وفرض ما يزعمون أنه الشريعة الإسلامية، وفرض ضرائب باهظة على جميع الأصول الإنتاجية، كالأراضي الزراعية والمحاصيل والأشجار المثمرة وتربية الماشية. وثمة مخاوف من أن هذا الابتزاز المتزايد للأموال والممتلكات من المجتمعات المحلية يمكن أن يعرض الناس الضعفاء إلى المزيد من الفقر وتقويض سبل عيشهم وقدرتهم على التحمُّل. وقد أعربت المجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب في بلدوين وبولو باردي بمحافظة هيران، عن قلقها إزاء الزيادة المقلقة في الضرائب غير القانونية التي فرضتها حركة الشباب والابتزاز الذي مارسته في الأشهر الأخيرة. أما الزكاة، التي كانت تدفع سابقا مرة واحدة فقط في السنة، فتفرض حاليا على مختلف أنواع الأصول المعيشية عدة مرات في السنة.

١٦ - وعلاوة على ذلك، كانت هناك تغييرات في تنفيذ الضرائب على الماشية، إذ يتعين على المدنيين حاليا تسديد المبالغ مقدما قبل سوق الماشية إلى السوق. ويقال إن مقاتلي حركة الشباب يجرون التقديرات حسب نوع وحجم الماشية ويتقاضون الضريبة بنسبة

٢,٥ في المائة من سعر السوق قبل أن تباع المواشي. وتفرض أنواع مختلفة من الضرائب غير القانونية على شاحنات نقل المواشي إلى ميناء بوساسو، بما في ذلك مبلغ ٢٣٠ دولارا عند نقاط التفتيش التي يديرها تنظيم أهل السنة والجماعة، ومبلغ ١٤٠ دولارا عند نقاط التفتيش التي تديرها قوات أمن غالمدوغ، ومبلغ يتراوح وسطيا من ٥٠ إلى ١٥٠ دولارا في سبع نقاط تفتيش ثابتة تحرسها القوات المسلحة الوطنية والميليشيات المتحالفة معها والميليشيات العشائرية التي تعمل لحسابها الخاص. وهناك تقارير مماثلة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية من شبيلي السفلى تشير إلى أن الرسوم تشمل ٣ دولارات للهكتار الواحد، و ١٠ في المائة من قيمة كيس السمسم. ويُدعى بأن هناك تهديدات بمصادرة المزارع غير المزروعة، وبأن المدنيين الذين لا يدفعون الضرائب سيخضعون للعقاب. وقامت الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول على سبيل المثال، باعتقال نحو ٥٠ شيخا يقال إنهم رفضوا تقديم المواشي لها كزكاة وشرعت في الاستيلاء على الماشية بالقوة في غلكاد، بمحافظة جلجدود.

١٧ - كما تقوم ميليشيات العشائر بعرقلة العمليات الإنسانية. ففي حزيران/يونيه، هاجمت الميليشيات فريقا تابعا لإحدى المنظمات الإنسانية يدير برنامجا للتوعية في فافغومار، بمحافظة هيران. وفي حادث مماثل وقع في شباط/فبراير، قامت الميليشيات بمداهمة مكاتب إحدى المنظمات الإنسانية في ماركا، بمحافظة شبيلي السفلى. واعتقال خمسة من الموظفين الوطنيين العاملين لدى متعاقد خارجي مع إحدى المنظمات الإنسانية لفترة وجيزة في شباط/فبراير، وقيل إن رجال الميليشيات في أفغويي، بمحافظة جوبا السفلى، اعتدوا عليهم وسلبوهم. وعلاوة على ذلك، تم الإبلاغ عن نهب إمدادات الإغاثة من المجتمعات المحلية. وفي شمال الصومال، سُجلت ثلاثة حوادث في الشهر وسطيا خلال الأشهر السبعة الماضية. ولا تزال تسجل حوادث عرضية في جنوب ووسط الصومال. وأُبلغ عن وقوع حادث يوم ٤ شباط/فبراير، عندما اقتحم رجال مسلحون مستودع تخزين المعدات الزراعية التي تبرعت بها إحدى المنظمات الإنسانية ونهبوا أدوات زراعية في موسوبيا، بمحافظة باي. وفي بلدوين، بمحافظة هيران، قام الشباب المحليون بنهب الناموسيات أثناء عملية توزيعها؛ وقام أحد أفراد المجتمع المحلي بالتدخل فأُطلقت عليه النار وأصيب بجروح.

١٨ - وتؤدي العمليات العسكرية إلى تفاقم الصعوبات القائمة. كما تؤدي عمليات إعادة توجيه وتشكيل القوات التي تضطلع بها بعثة الاتحاد الأفريقي والقوات المسلحة الوطنية، والتي تستتبع في كثير من الأحيان، سحب القوات من بعض المناطق، دون إنذار مسبق أو بعد الإنذار بفترة قصيرة لا تُذكر، إلى تعريض السكان المحليين والمنظمات الإنسانية للخطر، نظرا إلى تحرك ميليشيات حركة الشباب واحتلالها المواقع التي تم إخلاؤها. وتم تسجيل عمليات

تعليق البرامج الإنسانية وتعطيلها و/أو نقلها وسحب العاملين في المجال الإنساني بسبب انسحاب القوات وسيطرة حركة الشباب لاحقا على المناطق المعنية، في محافظات باكول، وجدو، وهيران، وجوبا السفلى، وشبيلي السفلى في عام ٢٠١٥، وفي الربع الأول من عام ٢٠١٦ وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٦. ويؤدي نقل المشاريع في معظم الأحيان إلى ترك الناس في المواقع المتضررة بدون وسائل بديلة لتلبية احتياجاتهم.

١٩ - ولا تزال تدابير مكافحة الإرهاب تعوق العمل الإنساني، بزيادة المخاطر المتصورة على العمل في المناطق الخاضعة لسيطرة حركة الشباب، التي هي المناطق التي يعتقد بأن الاحتياجات الإنسانية هي أعلى ما تكون. وقد طلبت بعض الحكومات المانحة إدخال بنود محددة في عقود التمويل واتفاقيات الشراكة مع المنظمات الإنسانية تشير إلى تشريعاتها و/أو سياساتها الوطنية لمكافحة الإرهاب، وإلزام المستفيدين المباشرين بإجراء تحريات مفصلة عن أي شريك من الشركاء المنفذين. ولا تزال هذه المحاذير تقوض قدرة المنظمات الإنسانية على تلبية جميع الاحتياجات أينما كانت.

٢٠ - وتعتبر البيئة التنظيمية للأنشطة الإنسانية مصدرا رئيسيا من مصادر القلق. وتواصل المنظمات الإنسانية الإبلاغ عن حدوث زيادات كبيرة في العوائق البيروقراطية التي تتجاوز المعلومات المعقولة والمهام التنظيمية للسلطات المحلية، وخاصة في بونتلاند وجنوب ووسط الصومال. وقام الشركاء في المجال الإنساني بتسجيل أكثر من ١٠ حوادث كل شهر وسطيا تتعلق بالقيود البيروقراطية، بما في ذلك متطلبات التسجيل المتعددة، كدفع رسوم التسجيل والضرائب التعسفية. وتواصل المنظمات الإنسانية، من أجل التمكين من تسليم المساعدات للمحتاجين بشكل أكثر كفاءة، دعوة السلطات إلى التعجيل بعملية وضع أطر تنظيمية تمكينية ثابتة وإعادة النظر في متطلبات الضرائب المفروضة على وكالات المعونة.

٢١ - وعلى الرغم من الصعوبات، يواصل الشركاء في المجال الإنساني الوصول إلى المحتاجين في جميع المحافظات الـ ١٨. ولا تزال المنظمات الدولية تعتمد على المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي لتقديم المساعدات في المناطق التي لا تتاح لها فيها إمكانية الوصول. وقد أُحرز بعض التقدم من خلال المفاوضات على المستوى المحلي مع الجماعات المسلحة من غير الدول في مناطق مثل زودور وطايغلو، بمحافظة هيران. وتعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الشركاء لتعزيز قدرتها على تقديم المساعدات المنقذة للحياة التي تمس الحاجة إليها. وقام الفريق القطري الإنساني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بإنشاء فرقة عمل معنية بإيصال المساعدات، لدعم المجتمع الإنساني في مواجهة هذه التحديات. وتم الشروع في الحوار مع السلطات الحكومية العليا على الصعيد الوطني وعلى صعيد المحافظات بشأن مختلف المسائل لتيسير إيصال المساعدات.

تدابير التخفيف من المخاطر

٢٢ - قامت المنظمات الإنسانية بتعزيز جهودها الرامية إلى تحديد العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تحويل وجهة المساعدات والكشف عنها، لتقييم قدرة الشركاء المنفذين وتتبع البرامج باستخدام أدوات أقوى للإبلاغ والمراجعة للتحقق من تنفيذ البرامج الحيوية المنقذة للحياة.

٢٣ - وقامت وحدة إدارة المخاطر بتقديم الدعم لمنظومة الأمم المتحدة بإسداء المشورة في مجال إدارة المخاطر، والتدريب على إدارة المخاطر، وتقديم خدمات الرصد وتقييم المخاطر للشركاء الحاليين والمحتملين. وتتضمن تقييمات المخاطر توصيات مصممة خصيصا لمساعدة الوكالات على معالجة المخاطر التي تم تحديدها أو التخفيف من حدتها، بما في ذلك المخاطر الائتمانية، والغش، والمخاطر المتعلقة بالبرامج والنزاهة والسمعة. وتواصل الوحدة من خلال فريق الرصد ومحللي المخاطر التابعين لها، تقديم الدعم لمكتب خدمات الرقابة الداخلية حسب الاقتضاء. وقامت الوحدة بإنشاء وتحديد نظام إدارة المعلومات عن المقاولين، للتمكين من تبادل المعلومات ذات الصلة بالعقود والمخاطر بين وكالات الأمم المتحدة. وتحتوي قاعدة البيانات على المعلومات التي أسهمت بها الوحدة و ١٤ من وكالات الأمم المتحدة، عن أكثر من ٢ ٥٠٠ من المقاولين والموردين للأمم المتحدة في الصومال. وتتجاوز قيمة العقود المسجلة فيها ٤,٢ بلايين دولار. وتشمل التحديثات المنتظمة إدراج الكيانات الخاضعة لجزاءات مجلس الأمن والتحديثات الدورية لقائمة البنك الدولي الخاصة بالاستبعاد وقائمة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) للأشخاص المطلوب القبض عليهم (المتعلقة بالصومال). ويضاف إلى قاعدة البيانات عند الاقتضاء، الأفراد والمنظمات المحددون في التقارير عن الصومال، التي يعدها فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

٢٤ - وقام الفريق العامل المعني بالمخاطر في الصومال، الذي ترأسه وحدة إدارة المخاطر، بتبادل المعلومات عن الشركاء الذين يمثلون مخاطر شديدة، والتعاون في السعي إلى اتباع نُهج مشتركة إزاء تحديات إدارة المخاطر. كما تتولى الوحدة رئاسة الفريق العامل المتعدد الأطراف المعني بالمخاطر، الذي يتكون من وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية.

٢٥ - وقامت وحدة إدارة المخاطر في عام ٢٠١٥، بنشر مقدمة عبر الإنترنت للدورة الدراسية عن إدارة المخاطر التي كانت في البداية متاحة لجميع موظفي الأمم المتحدة في الصومال، وتم في وقت لاحق، نشرها لأوساط أوسع من الجهات المانحة والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وتقدم هذه الدورة مقدمة لعمليات إدارة المخاطر، تستند إلى

المعيار ٠٠٠ ٣١ الخاص بإدارة المخاطر، من معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، وترمي إلى بناء المعرفة والوعي بإدارة المخاطر في أوساط العاملين في مجال تقديم المعونة في الصومال. وقامت الوحدة بزيادة مشاركتها مع العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية من خلال إسداء المشورة وتقديم التعليقات على عمليات مراعاة العناية الواجبة من جانب تلك الكيانات.

٢٦ - ويقوم الصندوق الإنساني في الصومال، الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بتقديم الدعم للاستجابة المنسقة وفي الوقت المناسب بتوفير الأموال الموجهة لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية القصوى كما يحددها الشركاء على أرض الواقع. ويخضع الصندوق للمبادئ التوجيهية العالمية للصناديق المشتركة القطرية، ويتضمن إطارا للمساءلة مع مجموعة كاملة من الأدوات القوية لإدارة المخاطر. وتحدد هذه الأدوات مستويات مخاطر الشركاء، من خلال إدماج نتائج تقييمات القدرات التي اضطلع بها الشركاء، وتقارير مراجعة الحسابات والأداء ومعلومات الرصد. كما يُنظر في المعلومات الواردة من المقاولين الخارجيين وسائر المصادر الخارجية. وتستخدم مستويات مخاطر الشركاء لتحديد آليات المراقبة التي يتم تطبيقها على اختيار الشركاء، بما في ذلك شرائح التمويل وتواتر ونوع الرصد والتقارير المطلوبة ومبالغ الميزانية القصوى. وتتطلب تدابير الامتثال الإضافية من جميع الشركاء، استيفاء متطلبات مراجعة الحسابات وتقديم التقارير قبل الموافقة على تخصيص أموال إضافية.

٢٧ - وتم في الآونة الأخيرة، تنفيذ توجيهات إضافية لإدارة حالات الغش أو الاختلاس المحتملة، من أجل إيجاد حلول ودية لاسترداد الأموال، وربما تحسين الشراكات. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات في السعي لتحقيق العدالة واسترداد الأموال في الحالات الأكثر خطورة التي اكتُشف فيها نشاط إجرامي. وتتواصل الجهود لمعالجة تلك المسائل بصورة فعالة. وبتنفيذ أنظمة أكثر قوة منذ عام ٢٠١٢ في بيئة ما بعد المجاعة، حدث انخفاض كبير في عدد حالات الغش التي أمكن الكشف عنها. ومن الحالات الثلاث التي تم تحديدها منذ عام ٢٠١٣، قامت المنظمة غير الحكومية المعنية بالإبلاغ عن أولاها ذاتيا، وتم تحديد الثانية من خلال آليات الرصد، وثبت أن الثالثة تمثل تقديما حقيقيا للخدمات بما يتماشى مع اتفاق الصندوق.

تأثير الفقرتين ٢٣ و ٢٤ من القرار ٢٢٤٤ (٢٠١٥)

٢٨ - تنص الفقرة ٢٣ من القرار ٢٢٤٤ (٢٠١٥) على ألا تسري، حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الالتزامات المفروضة على الدول الأعضاء بموجب الفقرة ٣ من القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨) على دفع الأموال أو توفير الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى

اللازمة لضمان إيصال المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها في الصومال في الوقت المناسب. وفي حين أن المنظمات التي شملتها الدراسة الاستقصائية التي أجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير لم تعلق صراحة على أثر الفقرتين ٢٣ و ٢٤ من القرار ٢٢٤٤ (٢٠١٥) على قدرتها على تنفيذ البرامج، فإن من شأن عدم تجديد الإعفاء الإنساني أن يؤدي إلى عوائق إضافية وتأخيرات في إيصال المساعدات الإنسانية، وخاصة في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة من غير الدول.

خاتمة

٢٩ - بعد أكثر من عقدين من الاضطرابات في الصومال التي ينظر إليها على أنها دولة فاشلة، لا تزال الصومال ماضية على مسار إيجابي نحو السلام والاستقرار، وإن كان حساسا. ويأتي هذا الاتجاه المشجع على خلفية استمرار الاحتياجات الإنسانية، وانعدام الأمن المزمن، وانتهاكات حقوق الإنسان ومواطن الضعف الكامنة. ونتيجة للتقدم المحرز على الجبهة السياسية، تركز الحكومة الاتحادية حاليا، مع المحافظات المكونة لها، والمجتمع الدولي بشكل متزايد على معالجة الأسباب الكامنة وراء مواطن الضعف والحلول الدائمة والأولويات الإنمائية في الأجل الطويل. ويتيح الميثاق الصومالي المبرم بين الحكومة الاتحادية والمجتمع الدولي - والآن خطة التنمية الوطنية التي تنفذ بقيادة صومالية - فرصا حاسمة لإنهاء العوامل المحركة للأزمات الإنسانية. ومن الأمثلة على ذلك، مبادرة التوصل إلى حلول لمشكلة النازحين، التي تسعى إلى إيجاد حلول إنمائية طويلة الأجل للنزوح الذي طال أمده وأدت إلى الحلول التي يجري تعميمها باعتبارها أولوية إنمائية في خطة التنمية الوطنية المقبلة.

٣٠ - ولا يزال تقديم المعونة صعبا للغاية في الصومال، ولكن المنظمات الإنسانية لا تزال تسعى لتحقيق التوازن بين مراعاة الشواغل الأمنية، وكفالة تقديم خدمات فعالة تمشيا مع مبدأ البقاء والحماية وتسليم المساعدات. كما يواصل الشركاء في العمل الإنساني عملهم، على الرغم من وجود صعوبات كبيرة من حيث الوصول والأمن، ولا يزالون يحتاجون إلى تمويل يتسم بالمرونة وحسن التوقيت لتقديم مساعدة فعالة إلى ٣,٥ مليون من أصل ما يقدر بنحو ٤,٧ مليون صومالي بحاجة إلى المساعدة. ولا يزال إيصال المساعدات باهظ التكاليف وغير مستدام. وتمس الحاجة إلى إزالة العوائق، بما في ذلك نقاط التفتيش، لتحسين فرص الوصول إلى الطرق لتعزيز سبل عيش الناس ولتمكين الشركاء في المجال الإنساني من تقديم المساعدات المنقذة للحياة بشكل فعال. وتواصل المنظمات الإنسانية الدعوة إلى قيام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتعزيز تنفيذ ولايتها لتأمين طرق الإمداد الرئيسية، بما فيها إلى المناطق التي تمت استعادتها من حركة الشباب، ولا سيما الطرق الضرورية لتحسين الحالة

الإنسانية، عملا بالفقرة ٦ (د) من قرار مجلس الأمن ٢٢٩٧ (٢٠١٦) والمبادئ التوجيهية المدنية والعسكرية المحددة الخاصة بالصومال التي وقّعتها الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٣١ - وفي ضوء ما تقدم، فإن وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، يدعو مجلس الأمن إلى تجديد الإعفاء الإنساني المنصوص عليه في الفقرة ٢٣ من القرار ٢٢٤٤ (٢٠١٥).